وساهمت المرأة بنسبة حوالي ٢٢٪ من مجمل العاملين في الصناعة وقد وصلت هذه النسبة الى ٢٧٪ بين النساء اليهوديات ولم تتجاوز ٨٪ بين النساء العربيات.

ويرجع النمو الذي طرأ على حجم العمالة في القطاع الاقتصادي الثالث الى عوامل اجتماعية وديمغرافية منها:

١ ـ ارتفاع درجة التحضر مع زيادة الكثافة السكانية في المدن وصعود البورجوازية الفلسطينية فيها الامر الذي خلق عدة نشاطات اقتصادية تميز منها التجارة والخدمات والمهن الحرة والوظائف الحكومية.

٢ ـ ارتفاع نسبة الاشخاص دون العشرين عاما بين السكان (من ٤٦ـ٤٨٪ خلال الفترة ١٩٣١ـ١٩٤٤) وذلك بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة بين السكان العرب وارتفاع مستوى الخدمات الصحية في البلاد.

ومن الواضح ان تطور القوى العاملة من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية انما اتى لمصلحة الصناعة ثم لمصلحة قطاع التجارة والمهن الحرة والوظائف الحكومية. وكان اليهود اول من استفاد من هذه التطورات نظرا لهيمنتهم على مجالات العمل فيها بفضل الخبرات والمهارات التي نقلوها معهم من مواطنهم الاصلية في الدول الاوروبية. وبالتالي اصبح اليهود يتميزون عن العرب باستقرار في العمل وبمداخيل ثابتة ناجمة عن العمل الدائم والمستمر وهو الشكل المميز للعمالة في الصناعة والوظائف الحكومية في حين كان دخل العربي مؤقتا وموسميا في معظم الاحيان كونه يتوجه اساسا نحو الزراعة. ففي عام ١٩٢٦ كان ٣٨٪ من العمال المأجورين يعملون في قطاع البناء و ٣٧٪ يعملون في الزراعة وهي اعمال موسمية في حين عمل ٢٥٪ فقط في الصناعة.

اما في الوسط اليهودي، فقد كانت صيغة العمل المأجور اكثر انتشارا منها في الوسط العربي، فمن اصل ٨٤ الف نسمة من اليهود عام ١٩٢٣ بلغ عدد الاجراء ١٥ الف نسمة في حين ان نظيره من العرب كان بحدود ٥٥ الف اجير على عدد من السكان بلغ ٦٧٤ الف نسمة، ويرجع هذا جزئيا الى تمايز التركيب العمري لكلا الفريقين، حيث ان اكثرية اليهود من المهاجرين الشباب، بينما اغلب السكان العرب من الفتيان دون سن العمل.